الجمهورية اليمنية

جامعة صنعاء

UNFPA

مركز التدريب والدراسات السكانية

الخصوبة البشرية في اليمن

دراسة اجتماعية

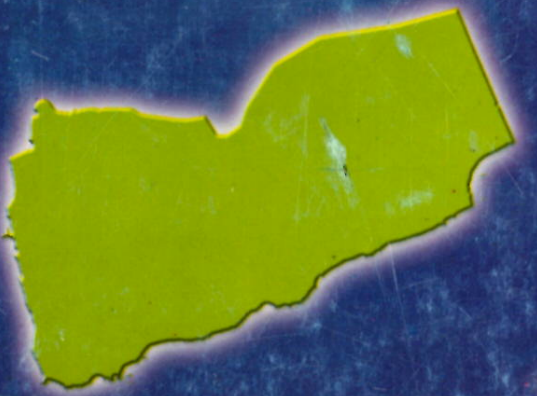

U. N. F. P. A.

صندوق الأمم المتحدة

للنشاطات السكانية – اليمن

جامعة صنعاء

مركز التدريب والدراسات السكانية

دراســـــات
في
الخصوبة البشرية في اليمن

2001

1

تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
على اتجاهات الخصوبة البشرية في المجتمع اليمني

د. عادل الشرجبي

المقدمة:

تتأثر المتغيرات السكانية المختلفة تأثراً كبيراً بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فالخصوبة كأحد المتغيرات السكانية تختلف اختلافاً كبيراً من فترة تاريخية إلى أخرى، كما أنها تتفاوت تبعاً للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع، فتميل بعض الفئات الاجتماعية إلى كثرة الإنجاب بينما تميل فئات أخرى إلى إنجاب عدد قليل من الأطفال، كذلك فإن معدلات الخصوبة تختلف من فئة أو طبقة اجتماعية إلى أخرى تبعاً لمكانة المرأة في هذه الفئة الاجتماعية أو تلك وتبعاً لمتوسط سن الزواج السائد في كل مستوى اجتماعي اقتصادي، كما تلعب طبيعة الأنشطة الاقتصادية دوراً هاماً ومؤثراً في تحديد توجهات الأفراد نحو الإنجاب، وتتأثر معدلات الخصوبة بموقع الأفراد في السلم الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ومرونة البناء الاجتماعي، فالفئات والطبقات الاجتماعية التي يمكن لأفرادها تحقيق حراك اجتماعي صاعد تتولد لدى أفرادها طموحات اقتصادية ومعيشية تخلق لديهم توجهات محبذة لإنجاب عدد قليل من الأطفال بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية وتوفير متطلبات استثمار بشري جيد لأطفالهم بهدف تحقيق مستويات معيشية أفضل لهم ولأطفالهم في المستقبل.

لقد تبين من نتائج تعداد عام 1975م أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان لا تزيد عن 1.5% سنوياً، هذا المعدل ولو كان صحيحاً فإن سكان اليمن كان يُقدر أن يتضاعفوا خلال فترة تقارب ستين عاماً إذا توقفت الهجرة تماماً، أما إذا استمرت بنفس المعدلات التي كانت سائدة آنذاك التي كانت تؤدي إلى انخفاض معدل الزيادة السكانية إلى أقل من 50% من الزيادة

الطبيعية فإن سكان اليمن المتواجدين داخل الحدود كان يقدر أن يتضاعفون خلال 110 أعوام تقريباً[1].

وعلى الرغم من أن ارتفاع معدلات الهجرة النازحة قد أثر بشكل مباشر على معدل الزيادة السكانية وبشكل غير مباشر على معدل الزيادة الطبيعية بفعل وجود أعداد كبيرة من الذكور المتزوجين خارج البلاد معظم أوقات السنة مخلفين وراءهم زوجات في سن الخصوبة لا ينجبن إلا في فترات متباعدة[2] إلا أن معدل المواليد كان في عام 1975م حوالي 47.3 وكان معدل الخصوبة العام حوالي 217 مولوداً لكل 1000 نسمة من السكان الإناث في سن الإنجاب[3]، مقارنة بمؤشرات عام 1997م نجد أن معدل المواليد الخام انخفض عام 1997م ليصل إلى 39.2 وأن معدل الخصوبة العام انخفض ليصل إلى 206[4] على الرغم من عودة معظم المهاجرين اليمنيين ابتداءً من عام 1990م، الأمر الذي يعني أن الهجرة لم يكن لها تأثير كبير على معدلات الخصوبة، إنما تتأثر الخصوبة في المقام الأول بعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فقد انخفضت معدلات الخصوبة بفعل ما تحقق في اليمن من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية منذ عام 1975م وحتى الآن.

وقد شهدت معدلات الخصوبة انخفاضاً بطيئاً خلال الفترة الواقعة بين مسح عام 91-1992م وتعداد عام 1994م ثم انخفاضاً أسرع قليلاً بين تعداد عام 1994م والمسح الديمغرافي اليمني لصحة الأم والطفل عام 1997م، حيث كانت المعدلات في الأعوام الثلاثة 92،94،1997م هي 7,7 ، 7.5 ، 6.5 على التوالي[5] على الرغم من ذلك فإن هذا المعدل لا زال مرتفعاً مقارنة مع الدول المجاورة في الشرق الأوسط وأفريقيا[6]، الأمر الذي يتطلب تعميق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تسهم في خفض معدلات الخصوبة في المجتمع اليمني، غير أن العوامل الاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تسهم في خفض معدلات الخصوبة في المجتمع اليمني لم يتم دراستها حتى الآن دراسة عميقة ودقيقة وكافية، فالمسوحات السكانية والديمغرافية الرسمية المتوافرة حتى الآن التي تمثل أحد أهم عناصر قاعدة البيانات الضرورية واللازمة لرسم الخطط والسياسات والاستراتيجيات السكانية بشكل خاص والتنموية بشكل عام لا توفر سوى بيانات ومؤشرات عامة ولا تقدم مؤشرات تفصيلية حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها بمعدلات الخصوبة، لذلك فإن إجراء دراسة سوسيولوجية متعمقة حول تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على اتجاهات الخصوبة في المجتمع اليمني تعد أمراً ضرورياً وهاماً.

أولاً: قراءة نقدية للنظريات السكانية المفسرة للخصوبة

بدأ الاهتمام بقضايا السكان مع مطلع العصر الحديث متزامناً مع تطور التفكير الاقتصادي ونشأة الدولة الحديثة في القرن السادس عشر، وقد كان الفكر الاقتصادي السائد آنذاك هو فكر التجاريين الذين يرون " أن البحث الاقتصادي يجب أن يستهدف الوصول إلى إثراء الدولة، فالغرض من الدراسة الاقتصادية عند التجاريين هو البحث في كيفية الوصول إلى إغناء الدولة، فقد قاس التجاريون ثروة الدولة على ثروة الأفراد فإذا كانت ثروة الأفراد تقاس بما لدى الفرد من نقود ومعادن نفسية كالذهب فإن إثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل لزيادة ما تمتلكه من المعدن النفيس، فكما أن الفرد عندما يحصل على مزايا في تعاملاته مع غيره فإن ذلك يكون عادة على حساب الآخرين كذلك الحال في المعاملات بين الدول، فإنّ منفعة الدولة يقابلها إضرار لدولة أخرى، من هنا فإن ثراء الدولة كما يرى التجاريون يستدعي اتخاذ سياسة أنانية على حساب الغير"[7] ، في موازاة الأفكار الاقتصادية للتجاريين دعمت الأفكار السياسية السائدة في تلك الفترة قوة الدولة، مثل كتاب" الأمير" لميكافلي الذي يعد نموذجاً واضحاً للفكر السياسي المؤيد لقوة الدولة في مواجهة القوى الداخلية والخارجية. إن قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية في ظل الظروف التكنولوجية التي كانت سائدة في القرن السادس عشر كانت تتطلب تمتعها بحجم سكاني كبير، لذلك فإن الأفكار والسياسات السكانية السائدة آنذاك شجعت الخصوبة العالية وكثرة الإنجاب.

هذه الأفكار لم تؤد إلى بناء نظرية اقتصادية علمية، بل يرجع بناء النظرية الاقتصادية إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر عندما ظهرت أفكار المدرسة التقليدية في الاقتصاد على يد كل من آدم اسميث وريكاردو وستيوارت ملى. أو من يطلق عليهم الطبيعيون، بشكل متزامن مع هذه التطورات في تاريخ علم الاقتصاد حدث تطور في مجال علم السكان، حيث يؤرخ لنشأة علم السكان بأواخر القرن الثامن عشر عندما نشر القس الإنجليزي توماس روبرت مالتس Thomas Robert Malthus (1766-1836) مقالاً بعنوان "مقال في مبدأ السكان (1798) أعاد نشره مع بعض التعديلات عام 1803م بنفس العنوان.

ينظر مؤرخو النظرية الاقتصادية إلى مالتس باعتباره أحد علماء الاقتصاد التقليديين إلى جانب كونه مؤسس علم السكان " فضلاً عن ذلك فإن مالتس تأثر بآراء الاقتصاديين الطبيعيين التي كانت سائدة آنذاك، لذلك ليس صدفة أن ينشر مالتس مقاله السابق الإشارة إليه

بعد نشر آدم سميث كتابه الشهير "ثروة الأمم" (1776م) بإثنى عشر عاماً. يرى مالتس أن تزايد السكان بمعدلات أعلى بكثير من معدلات تزايد الغذاء فالسكان يتزايدون بمتوالية هندسية بينما يتزايد الغذاء بمتوالية عددية، لذلك شجع مالتس كل ما من شأنه تخفيض معدلات الخصوبة البشرية، باعتبارها أهم عوامل الزيادة السكانية. ودعم جون ستيوارت مل- وهو آخر الاقتصاديين التقليديين العظام- مبدأ مالتس في السكان من خلال ربطه بقانون الغلة المتناقصة، فهو يرى "أنه بعد مرحلة معينة وغير طويلة في تقدم الزراعة فإنه تبعاً لقانون الغلة المتناقصة مهما كانت المهارة والمعرفة الزراعية إذا زيد العمل فإن الإنتاج لا يزداد بدرجة مساوية، ومضاعفة العمل لا تضاعف الإنتاج (...) وفي مجال الصناعة فما دامت المواد الأولية تستخرج من الأرض فإن قانون الغلة المتناقصة لا بد أن ينطبق على الصناعة أيضاً"[8].

لقد شهد علم السكان في القرن التاسع عشر تطورات مهمة، من أهم هذه التطورات تخلص علم السكان من هيمنة علم الاقتصاد التي سادت خلال القرن الثامن عشر، فأتخذ بعض علماء السكان من علم الاجتماع- الذي كان في طور التأسيس آنذاك- إطاراً نظرياً يوجه دراساتهم، لذلك لم تعد التفسيرات الطبيعية للنمو السكاني- وبالتالي للخصوبة البشرية- التفسيرات الوحيدة، فنظر عدد من علماء السكان إلى الخصوبة البشرية باعتبارها ظاهرة اجتماعية إلى جانب كونها ظاهرة فسيولوجية، الأمر الذي مهد لنشأة فرع جديد من فروع علم السكان هو الديمغرافيا الاجتماعية، مع ذلك فقد ظلت التفسيرات الفسيولوجية للخصوبة البشرية قائمة لدى عدد من المشتغلين بالدراسات السكانية في القرن التاسع عشر واستمرت خلال القرن العشرين، لذلك يمكن القول أن هناك اتجاهين نظريين كبيرين في تفسير ودراسة الخصوبة البشرية، هما الاتجاه الطبيعي والاتجاه الاجتماعي.

وينظر علماء السكان الذين يتبنون الاتجاه الطبيعي إلى الخصوبة البشرية باعتبارها عملية بيولوجية وأن الطبيعة الفسيولوجية والبيولوجية للإنسان هي التي تتحكم في خصوبته بشكل لا سيطرة للإنسان عليه، ومن أهم المفكرين الذين تبنوا هذا الاتجاه النظري: سادلر (Michael Thomas Sadler)، وهربرت سبنسر (Herbert Spencer)، وكواردو جيني (Coarado Gini).

على العكس تماماً من النظريات الطبيعية فإن النظريات الاجتماعية تميل إلى تفسير اتجاهات الخصوبة البشرية من خلال التغيرات التي تحدث على مستوى البنى الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية في المجتمع، وأهم هذه النظريات: المادية التاريخية ونظرية أرسين ديمون (Arsene Dumont) التي تشبه الحراك الاجتماعي بعملية امتصاص "ذبالة السراج" للزيت، يرى ديمون أن الفرد يميل دائماً إلى الارتقاء بشروط حياته الاجتماعية والاقتصادية، وتتناسب رغبته في الإنجاب عكسياً مع درجة التحسن الذي يطرأ على ظروف معيشته الاقتصادية ومكانته الاجتماعية. فضلاً عن هاتين النظريتين هناك نظريات اجتماعية أخرى أهمها: نظرية كارسوندرز (Carr-Saunders)، ونظرية ديمونت، إلا أن أكثر النظريات حداثة في هذا المجال وأكثرها أهمية هي نظرية التحول الديمغرافي[9].

إن الخصوبة البشرية ليست فقط مسألة بيولوجية أو فسيولوجية، على العكس تماماً من الحيوانات فإن خصوبة البشر واتجاهاتهم الإنجابية تتحدد وفقاً لطبيعة الظروف الطبيعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بهم، لذلك يشار إلى خصوبة الإنسان بالخصوبة البشرية لتمييزها عن الخصوبة الحيوانية التي تحدد في المقام الأول وفقاً لعوامل بيولوجية وفسيولوجية[10].

ويمكن للمرأة (نظرياً) أن تنجب سنوياً مولوداً واحداً لو توفرت لها عوامل الإنجاب منذ بداية عمرها الإنجابي حتى نهايته (15-49سنة)، فإذا تفرغت كاملاً للحمل والإنجاب فإنها-نظرياً- يمكن أن تنجب حوالي 35 مولوداً[11]. إن هذا الافتراض النظري قائم على أساس النظر إلى الخصوبة البشرية باعتبارها مسألة بيولوجية، غير أن هذا الافتراض لا يتحقق إلا في حالات نادرة جداً، لأنّ طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة تُرشد قدرتها وإمكاناتها البيولوجية بحيث تنجب عدداً أقل من الأطفال، فضلاً عن أن المجتمع يتدخل في تحديد خصوبة النساء من خلال مؤسساته وتنظيماته وأجهزته وبُناه الثقافية ومنظوماته القيمية. لذلك فإن الخصوبة البشرية لا تتحدد وفقاً للمحددات الطبيعية أو البيولوجية فقط، وإنما تتحدد وفقاً للمحددات والعوامل الاجتماعية.

إن تأثير الظروف الاجتماعية على الخصوبة البشرية أصبح واحداً من المسلمات في علم السكان، لم يعد ينكرها أي اتجاه نظري بما في ذلك الاتجاهات المنضوية تحت ما يسمى بالنظرية الطبيعية في علم السكان، يرى " سادلر" مثلاً أن المجتمعات البشرية انتقلت من مرحلة الصيد إلى مرحلة الرعي ثم إلى مرحلة الزراعة واستمر تطورها الحضاري بحيث شهدت مراحل تطور فيها تقسيم العمل تطوراً واضحاً، الأمر الذي ترتب عليه أن تناقصت أهمية العمل العضلي في بعض المجتمعات وتعاظمت أهمية العمل العقلي، مما أدى إلى تحسن

ستويات المعيشة فأصبح بعض السكان يعيشون في نعيم ورفاهية تامة. تزامن مع هذه التطورات – من وجهة نظر سادلر – تناقص في الخصوبة البشرية بل وفي النمو الطبيعي للسكان[12]. ولم يقف تقدير علماء السكان الطبيعيين لأهمية العوامل الاجتماعية في تحديد الخصوبة البشرية عند حدود الاعتراف بتأثير الظروف الاجتماعية التي يمر بها المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره التاريخي على معدلات الخصوبة البشرية، بل أكدوا أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها كل طبقة من الطبقات الاجتماعية تؤثر على معدلات خصوبتها البشرية. ويرى هربرت سبنسر أن النساء المشتغلات بالأعمال اليدوية أكثر خصوبة من النساء المشتغلات الأعمال العقلية، لذلك فإن خصوبة الطبقات الفقيرة أعلى من خصوبة الطبقات الغنية، ويتفق مع وجهة النظر هذه كل من دبلدي وسادلر وجيني (وهم جميعاً من رواد النظرية الطبيعية في تفسير الخصوبة البشرية) فهم يرون أن الطبقات الفقيرة أكثر خصوبة من الطبقات الغنية.

وعلى الرغم من تقدير النظريات الطبيعية لأهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تفسير الخصوبة البشرية، إلا أن القصور الذي تعانيه هو أنها نظرت إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها عوامل أو محددات وسيطة، بمعنى أنها تؤثر على القدرة الفسيولوجية أو البيولوجية التي تعد من جهة نظرهم المتغير الأهم في تحديد الخصوبة البشرية، ويتضح ذلك جلياً من رؤية كواردو جيني الذي يرى " أن العامل البيولوجي هو العامل الأساسي في تحديد الخصوبة البشرية، وأنه يتخفى وراء العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تبدو كأنها هي التي تحدد الخصوبة[13]، فإذا كانت الطبقات العليا أقل خصوبة من الطبقات الدنيا، فإن ذلك كما يرى جيني لا يرجع بشكل مباشر لظروف معيشتها الاجتماعية والاقتصادية، وإنما يرجع إلى ضُعف غريزة التوالد لدى الطبقات العليا. ويؤكد جيني على أن معدلات الخصوبة البشرية تتناسب مع الحراك الاجتماعي، فالطبقات العليا نتيجة لقلة خصوبتها يمكن وصفها بأنها طبقات مهيأة للتآكل الكمي، إذ يميل بمرور الوقت عدد أفرادها للتناقص مما يتيح الفرصة لأفراد من الطبقات الدنيا لتحقيق حراك اجتماعي صاعد والانتقال إلى الطبقات العليا، بحسب قانون جيني للخصوبة البشرية فإن خصوبة الأفراد المنتقلين إلى الطبقات الأعلى تميل إلى التناقص، وتتفق وجهة النظر هذه مع وجهة نظر هاربرت سبنسر في تفسير العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطبقات الاجتماعية ومعدلات خصوبتها فهو يرى " أنه كلما ارتفعت المخلوقات من الأشكال الدنيا للحياة نقصت خصوبتها نقصاً يبلغ من العظم درجة لا يتصورها العقل، ذلك لأن الأجسام العضوية الدنيا

ذات قدرة ضعيفة جداً على المحافظة على نفسها فإذا لم تتكاثر بدرجة كبيرة فإنها تفنى حتماً، أما الأشكال العليا لهذه الأجسام العضوية فتنفق جزءاً كبيراً من قوتها ونشاطها الحيوي في بناء شخصيتها وتحقيق ذاتها حتى لا يتبقى لها من نشاطها الحيوي إلا القليل للتوالد[14].

إن وصف علماء السكان الطبيعيين للعوامل الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها عوامل وسيطة يرجع إلى أنهم يرون أنها تؤثر على وظائف أعضاء التناسل لدى النساء، فالنساء في الطبقات العليا يملن إلى أكل المأكولات الدسمة التي تقلل فعالية أعضائهن التناسلية، كذلك فإن حالة الكسل التي تعيشها نساء الطبقات العليا تؤدي إلى كسل أعضائهن التناسلية. هذا التفسير من وجهة نظرنا تفسير قاصر في فهمه لطبيعة تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على معدلات الخصوبة. فبغض النظر عن مدى تأثير الأطعمة التي تتناولها النساء وإنعكاس ظروفهن النفسية على وظائف أعضائهن التناسلية إلا أننا نرى أن تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الخصوبة البشرية يتمثل في أن العوامل تتحدد بناءً عليها أشكال ومستويات الوعي الاجتماعي للأفراد والطبقات الاجتماعية التي بدورها تحدد اتجاهاتهم نحو الإنجاب.

إننا نفرق بين مصطلحي القدرة على الإنجاب والاتجاه نحو الإنجاب، فإذا أخذنا على سبيل المثال امرأتين بلغتا سن الإنجاب متزوجتين وخاليتين من الأمراض التناسلية، فإن هاتين المرأتين لديهما القدرة على الإنجاب لكن إحداهما لأسباب تتعلق بمستواها الثقافي وطموحاتها وتطلعاتها تكتفي بإنجاب طفلين فقط بينما الأخرى ولاختلاف مستواها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي عن الأولى فإنها تنجب عدداً كبيراً من الأطفال. أي أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية حددت توجهات كل واحدة منهما نحو الإنجاب. لذلك فإننا نعد أن واحداً من أهم أوجه قصور النظريات الطبيعية المفسرة للخصوبة يتمثل في عدم تفريقها بين مصطلحي الإنجاب أو الأنسال Fecundity والخصوبة Fertility، بل تميل إلى استخدام مصطلح الأنسال وإذا استخدمت مفهوم الخصوبة أحياناً فإنها تضفي عليه نفس المدلولات التي تضفيها على مصطلح الأنسال.

ونعتقد أن القصور المفاهيمي والتحليلي الذي وقعت فيه النظريات الطبيعية في تفسير الخصوبة، يرجع إلى طبيعة توجهاتها الأيديولوجية، فإعلائها من شأن العوامل البيولوجية، يرجع إلى تبنيها توجهات المدرسة التطورية في علم الاجتماع أو كما تسمى بالداروينية الاجتماعية التي تمثل الصياغة الاجتماعية لأفكار التطور الطبيعي عند داروين، لذلك ليس غريباً أن يكون هربرت سبنسر مؤسس الداروينية الاجتماعية في علم الاجتماع هو نفسه أبوز

مفكري النظرية الطبيعية في علم السكان. فضلاً عن ذلك فإن المفكرين الطبيعيين في علم السكان يمكن عدهم بشكل أو بآخر متأثرين بالاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع والمدرستين الطبيعية والكلاسيكية في علم الاقتصاد، وهما توجهات نظريتين مدافعتين عن الأسلوب الرأسمالي في التنمية، الذي يهتم بالنمو الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالتوزيع أو بالعدالة الاجتماعية ويدافع عن الملكية الخاصة والحرية الفردية واقتصاد السوق، من ثم لم يعارضوا- بل يدافعوا عن- تراكم الثروة في أيدي عدد قليل من الأفراد في المجتمع، وارتأوا أن لا تعارف بين تراكم الثروة بأيدي مجموعة صغيرة من السكان وبين المصلحة العامة، ورأوا أن هناك يداً خفية-تمثل في السوق- تحدث توازناً بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، فضلاً عن ذلك فإنهم يرون أنه على الرغم من تراكم الثروة بأيدي عدد قليل من السكان في المجتمع الرأسمالي، إلا أن السكان جميعاً بما فيهم الفقراء يحصلون على بعض المنافع من خلال ما أسموه بالأثر التساقطي.

كان هربرت سبنسر أبرز علماء السكان الطبيعيين وهو في ذات الوقت مؤسس الاتجاه التطوري في علم الاجتماع الذي يعد مدخلاً من المداخل الوظيفية في علم الاجتماع، وهو اتجاه نظري مدافع عن النظام الرأسمالي، كذلك كان مالتس- الأب الروحي للاتجاه الطبيعي في علم السكان- أحد أبرز المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين يعدون أيضاً من أشد المدافعين عن الرأسمالية واقتصاد السوق، فقد عرض أفكاره في كتابه " أصول الاقتصاد السياسي" الذي قدم فيه سنداً نظرياً للأزمات الاقتصادية، فقد لاحظ أنه ليس من الضروري أن يكون الطلب الإجمالي مساوياً للعرض الإجمالي، إذا كان هناك نقص في الاستهلاك وزيادة في الادخار لم يعوضها طلب على السلع الاستثمارية، ففي هذه الحالة من المتصور أن يكون الطلب الإجمالي أقل من العرض الإجمالي" وهذا ما يؤدي إلى قيام ظاهرة البطالة. وقد دافع مالتس بهذا التحليل عن طبقة ملاك الأرض، فهذه الطبقة من وجهة نظره تتجه بطبيعتها إلى الاستهلاك، وبذلك تساعد على زيادة الطلب الفعلي وتحول دون نقص الطلب الإجمالي ووقوع الأزمات الاقتصادية والركود، هكذا برر مالتس وجود طبقة الملاك بحجة اقتصادية مستمدة من ضرورة الإبقاء على مستوى النشاط الاقتصادي مرتفعاً[15].

لذلك فإن أحد المفكرين الطبيعيين في علم السكان (توماس دبلدي) يرى أن المجتمع الرأسمالي هو المجتمع الذي يمكنه تحقيق التوازن السكاني من خلال إيجاد التوازن بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية، فالمجتمع الذي يكثر فيه عدد الفقراء يتزايد نموه السكاني

بشكل متسارع وغير مرغوب، أما المجتمع الذي يزداد فيه عدد الأغنياء بإن عدد سكانه يتناقص بشكل غير مرغوب أيضاً، لذلك فإن المجتمع الذي يستطيع إيجاد حالة من التوازن السكاني هو المجتمع الذي ينجح في إيجاد التوازن بين عدد الأغنياء وعدد الفقراء.

الطابع الأيديولوجي لهذا الاتجاه النظري يبدو جلياً من خلال نظرته للمجتمع الرأسمالي باعتباره أكثر المجتمعات ديمقراطية. فمن خلال تناقص القدرة البيولوجية على الإنجاب في أوساط الطبقات العليا في المجتمع الرأسمالي فإن أعداد أفرادها يميل إلى التناقص، الأمر الذي يتيح لبعض أفراد الطبقات الدنيا تحقيق حراك اجتماعي صاعد والانتقال إلى الطبقات العليا، وهو ما يعد أحد مؤشرات الديمقراطية.

في مقابل تهميش النظريات الطبيعية لتأثير العوامل الاجتماعية في تفسيرها للخصوبة البشرية أو اعتبارها مجرد عوامل وسيطة تؤثر على/ وتتخفى خلف العوامل البيولوجية، فإن النظريات الاجتماعية أو الديمغرافيا الاجتماعية عدت الخصوبة البشرية تتحدد في المقام الأول وفقاً للمؤثرات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فقد لاحظ علماء الديمغرافيا الاجتماعية من خلال نتائج دراساتهم المقارنة للخصوبة أن الخصوبة تختلف في مرحلة تاريخية عنها في مرحلة أخرى من مراحل تطور المجتمع، وأن معدلاتها تختلف بين طبقة وأخرى، فضلاً عن ملاحظاتهم لاختلاف معدلات الخصوبة البشرية بين المجتمعات الصناعية ومجتمعات ما قبل الصناعة، واختلافها من مجتمع إلى آخر في إطار مجتمعات ما قبل الصناعة ذاتها. فقد لاحظ أرسين ديمون أن معدلات الخصوبة في فرنسا تختلف من إقليم إلى آخر، وأن الخصوبة تختلف من مجتمع إلى آخر، فترتفع في المجتمعات التي يسودها نظام طبقي جامد وتنخفض في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وأن معدلاتها ترتفع في المناطق الريفية وتنخفض في المدن الكبيرة[16]، الأمر الذي دفعه- كما دفع علماء سكان آخرين- إلى تفسير معدلات الخصوبة البشرية من خلال اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

يتفق علماء الديمغرافيا الاجتماعية وعلماء السكان الطبيعيون حول وجود علاقة بين معدلات الخصوبة البشرية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، لكنهم يختلفون **أولاً** حول ما إذا كانت تؤثر على القدرة البيولوجية على الإنجاب أم على توجهات الأفراد نحو الإنجاب، **ثانياً** حول ما إذا كانت العوامل الاجتماعية والاقتصادية تمثل متغيراً مستقلاً أم متغيراً تابعاً في تأثيرها على الخصوبة، **ثالثاً** حول مؤشرات العوامل الاجتماعية والاقتصادية ودرجة ووزن

تأثير كل عامل من العوامل الاجتماعية على معدلات الخصوبة. لذلك فإننا نعتقد أن النظريات الاجتماعية تمثل إطاراً نظرياً صالحاً لتفسير الخصوبة البشرية، غير أن صلاحيتها ليست مطلقة إذ أن تحديد العوامل الاجتماعية ووزن تأثير كل عامل منها يختلف من مجتمع إلى آخر الأمر الذي يتطلب إجراء دراسات تحليلية وإمبيريقية تاريخية مقارنة لتحديد تأثير العوامل الاجتماعية على معدلات الخصوبة في كل مجتمع، وهذا ما نحاوله في هذه الدراسة لتحليل طبيعة العلاقة بين الخصوبة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع اليمني.

ثانياً: نحو رؤية نظرية ومنهجية لتفسير الخصوبة البشرية في اليمن:

تعد الخصوبة البشرية من أكثر المتغيرات الديمغرافية التي نالت اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين والمؤسسات البحثية المهتمة بدراسة السكان في اليمن، بل أن هذا النوع من الدراسات (من وجهة نظر الباحث) كان الأكثر رصانة ودقة علمية، وقد أولت هذه الدراسات قدراً من الاهتمام لتأثير العوامل الاجتماعية في تحديد معدلات الخصوبة، فقد جاء في مقدمة إحدى هذه الدراسات" أن الخصوبة في أي مجتمع تتأثر بخصائصه الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية(....) ومن المعروف أن تأثير أي متغير اجتماعي على الخصوبة يختلف من مجتمع إلى آخر[17]، فضلاً عن ذلك فإن دراسات الخصوبة في اليمن تنبهت إلى أن علاقة العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالخصوبة البشرية ليست علاقة خطية تسير في إتجاه واحد بل هي علاقة تبادلية[18] بمعنى أن الخصوبة البشرية تؤثر وتتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية" فالخصوبة من خلال تأثيرها المباشر على معدل النمو السكاني تؤثر أيضاً في التنمية حيث من المعروف أن الخصوبة المرتفعة وبالتالي المعدلات المرتفعة للنمو السكاني تحول دون تحقيق نمو اقتصادي حقيقي في المجتمع (...)، من جهة أخرى تتأثر مستويات الخصوبة في أي مجتمع بمستوى التنمية فيه (...) فالتعليم والمستوى الصحي في المجتمع وغيرها من مؤشرات التنمية الأخرى تؤثر على مستوى الخصوبة في المجتمع[19].

إطار رقم (١): يبين العوامل الاجتماعية المؤثرة في الخصوبة كما حددتها دراستان سابقتان والمسح الديمغرافي اليمني لصحة الأم والطفل ١٩٩٧م[٢٠].

- **الدراسة الأولى:** مكان الإقامة عند الطفولة (مدينة كبيرة، مدينة صغيرة، قرية)، مكان الإقامة الحالية، العمر الحالي للمرأة، عمر الزواج، المستوى التعليمي للمرأة، تعليم الزوج، تعرض المرأة للاتصال الجماهيري، عدد الأطفال الذكور في المنزل، صلة القرابة بين الزوجين، تعدد الزوجات، عمل المرأة، انتظام دخل الزوج.
- **الدراسة الثانية:** محل الإقامة (الحالة الحضرية)، الحالة التعليمية.
- **المسح:** زواج الأقارب، تعدد الزوجات، الزواج المبكر (العمر عند الزواج الأول)، فارق العمر بين الزوجات والأزواج.

إن هذه الدراسات على الرغم من أهميتها وعلميتها ودقتها أعتورتها بعض جوانب القصور منها على سبيل المثال:

١. ركزت على العوامل الكمية أو القابلة لذلك وأهملت العوامل الكيفية، وذلك يرجع إلى غياب الرؤية التاريخية، لاتجاهات الخصوبة في المجتمع اليمني.

٢. بسبب ميلها إلى الاهتمام بالكم عالجت عوامل (اجتماعية) ذات أهمية محدودة وأغفلت عوامل اجتماعية أكثر أهمية.

٣. أدخلت عوامل غير اجتماعية كمحل الإقامة (حضر، ريف)، في حين أن المكان مجرد وعاء للعلاقات الاجتماعية وهذا هو الذي دفع عالم الجغرافيا ديفد هارفي D.Harvey إلى الدعوة إلى تجاوز دراسة المكان الفيزيقي إلى دراسة المكان الاجتماعي Social Space أي المكان الذي تحدث فيه التفاعلات والعلاقات الاجتماعية، كما دعى هارفي أيضا إلى إيجاد ما أسماه بالفلسفة الاجتماعية للمكان Philosophy of Social Space [٢١]. إذا فمكان الإقامة الفيزيقي من وجهة نظرنا لا تأثير له، إنما التأثير بسبب ارتفاع المستوى التعليمي للسكان الحضريين وانتشار الأسرة النووية في الحضر وانتشار القطاعات الاقتصادية الحديثة...الخ.

٤. نظرت إلى العوامل الاجتماعية باعتبارها عوامل وسيطة، لذلك اهتمت بالعوامل التي تحدث تأثيرات غير مباشرة على الخصوبة، وأهملت العوامل التي تحدث تأثيرات

مباشرة مثل: مستوى الوعي، نمو التطلعات والانتماءات الطبقية..الخ، وذلك يرجع إلى أن بعض هذه العوامل يتطلب عمليات قياس إحصائي معقدة ودراسات ميدانية جزئية متخصصة.

إن دراستنا الراهنة تحاول تجاوز هذه العثرات من خلال اعتمادها على رؤية تاريخية مقارنة للخصوبة البشرية في اليمن، فضلاً على أنها سوف تحاول تحديد عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نعتقد أنها تحدث تأثيراً على اتجاهات السكان نحو الإنجاب، وبعض هذه العوامل قابلة للقياس بشكل مباشر وبعضها الآخر عوامل كيفية يمكن قياسها بشكل غير مباشر من خلال قياس بعض المؤشرات المرتبطة بها.

إطار رقم (٢): يبين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي نرى أنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الخصوبة البشرية.

١. **العوامل الاقتصادية:**

أ. الاقتصاد التقليدي: مؤشراته: مساهمة الزراعة في الدخل القومي، الريفية، العمل العائلي.

ب. الفقر الاقتصادي والبشري: مؤشراته: متوسط الدخل، معدلات الالتحاق بالتعليم، انتشار الخدمات الصحية.

ج. مستوى المعيشة: مؤشراتها: الإنفاق على السلع الغذائية، السلع غير الغذائية، الخدمات الاجتماعية.

٢. **العوامل الاجتماعية:**

أ. نمو الطبقات المتوسطة : مؤشراته: نسبة أصحاب المؤهلات العلمية، عدد الموظفين لكل ١٠٠نسمة من السكان، نسبة المشتغلين بالمهن العلمية إلى إجمالي السكان.

ب. البنى التقليدية: مؤشراتها: حجم الأسرة، تفتت أو تجمع الملكيات الزراعية، مدى انتشار منظمات المجتمع المدني، معدل الإعالة الاقتصادية.

ج. علاقة الزواج: مؤشراتها: سن الزواج، تعدد الزوجات، حالات الطلاق.

د. جمود التركيب الاجتماعي: تحليلات كيفية.

٣. العوامل الثقافية:

أ. الوعي السكاني: مؤشراته: تسجيل الوفايات، تسجيل المواليد، تطعيم الأطفال.

ب. الوعي الاجتماعي: مؤشراته: انتشار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

ج. مكانة المرأة: مؤشراتها: التحاقها بقوة العمل، التحاقها بالتعليم، تحليلات كيفية.

إن تحليل هذه العوامل يقترب كثيراً من تحليلات نظرية التحول الديمغرافي. وهي من أفضل النظريات التي اهتمت بالتحليلات التاريخية للنمو السكاني، غير أن نظرية التحول الديمغرافي استندت في تحليلاتها التاريخية على تحليل التطور الديمغرافي للمجتمعات الأوروبية التي اتسم تطورها الاجتماعي والاقتصادي بالتوازن بين تطور البنى التحتية والفوقية، بمعنى أن التقدم الصحي الذي حققته عبر فترة طويلة من الزمن الذي ترتب عليه خفض معدلات الوفايات كان متزامناً ومتوازياً مع تطور أشكال وعي السكان واتجاهاتهم نحو الإنجاب، فقد أتاح طول فترة التحول تزامناً نسبياً بين متغير الخصوبة ومتغير الوفايات، أما في العالم الثالث الآن فإن التغير في البنى التحتية أسرع بكثير من التغير في البنى الفوقية، وهذا يرجع إلى أن تطور الخدمات الصحية وتحسن مستويات المعيشة تتم بسرعة كبيرة بفعل سهولة استيراد الخدمات الصحية والمعارف الطبية، على العكس من تغير أشكال الوعي التي يتسم تطورها- لأسباب كثيرة- بالبطئ الشديد، والتي تمثل العامل الاجتماعي الأكثر أهمية في تحديد اتجاهات السكان نحو الإنجاب.

لذلك إن دراستنا هذه ستحاول تقديم مقترحات لتسريع التغيرات الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تسهم في تغيير اتجاهات السكان نحو الإنجاب.

ثالثاً: تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على اتجاهات الخصوبة البشرية:

استنادا إلى نتائج الإحصاءات والمسوح الرسمية أتضح أن هناك علاقة طردية عكسية بين نصيب كل محافظة من محافظات الجمهورية من مؤشرات العمل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المبينة في الإطار رقم (٢)، وارتفاع أو انخفاض معدلات الخصوبة الكلية فيها[٢٢].

ويمكن عرض هذه العلاقات وتفسيرها كالتالي:

أ. العوامل الاقتصادية والخصوبة البشرية:

تشير معظم الكتابات الحديثة حول الخصوبة إلى أن العامل الاقتصادي يعد أحد أهم العوامل المؤثرة في معدلات واتجاهات الخصوبة البشرية، إلا أن هذه الكتابات لا تتفق حول العناصر الاقتصادية الأكثر أهمية في تحديد الخصوبة ووزن كل عنصر من هذه العناصر، ويمكن أن نشير هنا إلى ثلاثة عوامل اقتصادية نعتقد أنها الأكثر أهمية في تحديد معدلات واتجاهات الخصوبة.

جدول رقم (١): يبين علاقة الخصوبة بـــالعوامل الاقتصاديـــة علـــى مســـتوى محافظـــات الجمهورية حسب بيانات عام ١٩٩٤م، ١٩٩٧م.

المحافظة	معدل الخصوبة الكلية (المشاهد)	نسبة المشتغلين بالزراعة من إجمالي قوة العمل	نسبة المشتغلين بأجر من إجمالي قوة العمل	نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان	نسبة الأمية من إجمالي السكان ١٠فأكثر	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالريال ١٩٩٧م	القيد في التعليم الأساسي	الأطباء لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان عام ١٩٩٧م	دليل التنمية البشرية
الأمانة	٥,١	٥.٥	٧٦,٢	١٠٠	٢٩,٥	٦٢,١٨٣	٨٤,٥	١١,٥	٠,٣٨٧
صنعاء	٦,٢	٧١,٧	٢٥,٨	٥,٩	٦٣,٧	٢٤,١٠٢	٣٧,٦	١,٧	٠,٢٧١
عدن	٣,٩	٨,٩	٨٠,١	٩١,٣	٢٨,٣	٧٤,٥٨٣	٨٦,١	١٥,١	٠,٤١٣
تعز	٥,٩	٤٦,٥	٤٤,١	١٨,٤	٥١,١	٣١,٦٨٨	١٦,٥	٢,٨٦	٠,٣٣٨
الحديدة	٥,٩	٥٦,٥	.٣٧٧	٣٤,٦	٦٧	٤١,١١٠	٤٩,١	١,٤	٠,٢٦٨
لحج	٥,٣	٣٨,٩	٥٥,٤	٥,٣	٤٦,٥	٣٢,٣٤٨	٤٠,٩	٢,٣	٠,٣٤١
إب	٦,٧	٧٥,٥	٣٧,١	١٢,٨	٥١,١	٢٤,١١٦	٤٧,٤	١.١	٠,٢٩٣
أبين	٤,٦	٣٥,٣	٥٦,٦	١٨.٥	٤٥,٤	٣١,٩٦٦	٥٩,٦	٢,٣	٠,٣٥٧
ذمار	٦,٤	٧٠,٩	٢٦,٦	١٠,٥	٦٤.٧	٢٨,٩٧٦	٣٠,٦	٠.٦	٠,٢٤٢
شبوة	٦,٥	٤٥,٨	٣٩,٩	١٠,٧	٥٤,٤	٢٩,٢٤٥	٣٢,٥	١,٩	٠,٣٢٥
حجة	٦.٦	٧٤,٢	٢٣,٧	٨.٨	٦٩,٢	٢٠,٠٥٦	٣٢,٩	٠,٥	٠,٢٨٣
البيضاء	٦,٥	٥٤,١	٣٦,٨	١٦,٧	٥٦,٥	٢٥,١٥٤	٧٥,٥	٢,١	٠,٣٢٦
حضرموت	٤,٧	٣٢,٢	٥٠,٩	٣٣,٢	٤٣,٩	٤٥,٢٥٢	٥٨,٢	٣,٢	٠,٣٦٧
صعدة	٥,٧	٧٩,٤	١٥,٢	١١,٨	٦٩,٥	٢٦,٢١٤	٢٥,٢	١,٦	٠,٢٨٨
المحويت	٦,١	٦٩,٦	٢٧,٣	٦,٩	٦٧,٨	٢٣,٣٨٥	٣٢,٥	٢,٣	٠,٢٥٧
المهرة	٥,٧	٢٦,٦	٥٠,٤	٣٢,٤	٥٧,٥	٥٨,٥٩٣	٦٥,٣	٣,٩	٠,٣١٧
مأرب	٥,٨	٦٠,٦	٣٤,١	١١,٣	٦٢,٠	٢٦,٢٦٨	٥٠,٣	٠,٧	٠,٣٠٥
الجوف	٧,٩	٨٤,٦	١١,٠	١٦,٥	٦٩,٧	١٦,٧٣٩	٤٤,٦	٠,٩	٠,٢٩٣

- **سيادة القطاعات الاقتصادية التقليدية:** إن الاقتصاد الزراعي في كثير من دول العالم الثالث لا زال اقتصاداً تقليدياً، وهو كذلك أيضاً في اليمن بل يمكن وصف الاقتصاد الزراعي في اليمن بأنه شديد التقليدية، وذلك يرجع إلى عدد من العوامل الطبيعية والاجتماعية والسياسية والتنموية[٢٣]، وقد ترتب على تقليدية القطاع الزراعي بقاؤه في إطار اقتصاد الاكتفاء الذاتي للأسرة، إن أهم خصائص الاقتصاد المعيشي أنه يعتمد على العمل العائلي غير المأجور، والحقيقة أن هذه السمة ليست مرتبطة بالاقتصاد الزراعي، بل يمكن أن تسود في قطاعات اقتصادية أخرى كقطاع الخدمات وفي مجال الإنتاج الحرفي وفي مجال الصناعات الصغيرة وفي قطاع التجارة، فكل هذه القطاعات والمجالات الاقتصادية، إذا لم تصبها عمليات تطوير، فإنها يمكن أن تظل معتمدة على العمل العائلي. إن سيادة العمل العائلي في هذا القطاع الاقتصادي أو ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في أوساط السكان المشتغلين فيه أو المعتمدين عليه، فالأسرة الفلاحية ترغب في إنجاب عدد كبير من الأطفال كشكل من أشكال إعادة إنتاج وتعزيز قوة العمل العائلي، فضلاً عن ذلك فإن سيادة الاقتصاد الزراعي التقليدي المعتمد على العمل العائلي يمكن أن يؤثر بشكل غير مباشر على الخصوبة من خلال ميل الأسر الريفية إلى تزويج أبنائها الذكور في سن مبكرة بهدف ضم أيدي عاملة جديدة إلى قوة عمل الأسرة ممثلة بزوجات الأبناء، ومما لا شك فيه أن الزواج المبكر يعد أحد الأسباب المباشرة لارتفاع معدلات الخصوبة، لذلك يلاحظ بوضوح في الجدول رقم أن معدلات الخصوبة في المحافظات تتناسب عكسياً مع متوسط سن العزوبة.

لا شك أن التحاق المرأة بالنشاطات الاقتصادية وبقوة العمل يؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة، إلا أن هذا التعميم لا يتمتع بمصداقية مطلقة، فالمعروف أن المرأة اليمنية الريفية تشارك مشاركة فعالة في العمل الزراعي، ومع ذلك فإن معدلات الخصوبة في الريف اليمني أعلى منها في الحضر، لذلك فإن ارتفاع معدلات مساهمة النساء في الأنشطة الزراعية والاقتصادية العائلية لا يؤثر تأثير كبيراً في خفض معدلات الخصوبة، بل تتأثر معدلات الخصوبة الكلية للنساء بفعل مشاركتهن في قوة العمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة وفي العمل المأجور.

وتأسيساً على المقدمات السالف ذكرها يمكن القول أن سيادة الاقتصاد الزراعي التقليدي في اليمن يعد أحد الأسباب المباشرة لارتفاع معدلات الخصوبة مما يؤكد أن

معدلات الخصوبة في الريف- حيث تمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيس للسكان- أعلى منها في الحضر، وأن معدلات الخصوبة في المحافظات التي ترتفع فيها معدلات التحضر أقل منها في المحافظات التي يغلب عليها الطابع الريفي.

- **الفقر الاقتصادي والبشري:** ترتبط الخصوبة البشرية بعلاقة تأثير وتأثر متبادل بأوضاع الفقر في المجتمع، إذ أن هناك ما يمكن تسميته بالدائرة المفرغة في علاقة الخصوبة البشرية بالفقر البشري بشكل خاص والفقر بشكل عام، فالأسرة الفقيرة هي أسرة ذات متوسط دخل منخفض الأمر الذي يترتب عليه انخفاض نصيبها من خدمات التنمية البشرية في مجال التعليم والصحة والتدريب ومن ثم تتكون لديها اتجاهات إنجابية نحو كثرة الإنجاب بهدف إنجاب الأطفال لإلحاقهم بسوق عمل الأطفال لضمان مصادر دخل جديدة للأسرة، بسبب ذلك فإن هؤلاء الأطفال يحرمون من التعليم والخدمات الصحية، وهكذا فإن الخصوبة البشرية والفقر البشري يمثل كل منهما سبباً ونتيجة للآخر.

إن تأثير الفقر البشري في رفع معدلات الخصوبة البشرية أكبر من تأثير الفقر الاقتصادي. إذ يلاحظ ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (١) فعلى الرغم من وجود علاقة عكسية بين معدلات الخصوبة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن العلاقة العكسية بين دليل التنمية البشرية ومعدلات الخصوبة على مستوى المحافظات أكثر وضوحاً ودلالة.

- **نمط المعيشة والخصوبة البشرية:** يمثل نمط معيشة الأسرة انعكاساً مباشراً لأوضاعها الطبقية ولمستويات وأشكال وعيها ولمستويات طموحها، ولا شك أن الأسرة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى الحديثة والطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع لديها تطلعات وطموحات أكبر من الطبقات الفقيرة والدنيا، لذلك فهي تسعى دائماً إلى تحسين ظروف معيشتها وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأبنائها، وتمثل بنود إنفاق الأسرة أحد المؤشرات التي يمكن من خلالها تقويم مستويات طموحها، فالأسرة الأكثر طموحاً ترتفع معدلات إنفاقها على السلع غير الغذائية وعلى الخدمات الاجتماعية. فهي تدرك تماماً أن التعليم يمثل أهم الميكانزمات التي من خلالها يستطيع الأفراد تحسين مستوياتهم الاقتصادية ومكاناتهم الاجتماعية، لذلك فإن هذه الأسرة تميل إلى الإنفاق على الخدمات التعليمية بمعدلات تفوق معدلات إنفاق الأسر الفقيرة والأسر ذات مستويات الطموح المتدنية.

ب. العوامل الاجتماعية والخصوبة البشرية:

إن غموض مصطلح (اجتماعي) إلى عدم قدرة الدراسات الديمغرافية على تحديد العوامل الاجتماعية المؤثرة في الخصوبة تحديداً دقيقاً، لذلك نود الإشارة هنا إلى أن المقصود بالعوامل الاجتماعية تلك العوامل المرتبطة بطبيعة البنى والتنظيمات الاجتماعية وطبيعة العلاقات الاجتماعية، وسوف نقوم هنا بشرح العلاقة بين الخصوبة البشرية وأربعة من العوامل الاجتماعية هي:

- نمو الطبقة الوسطى.
- البنى التقليدية.
- علاقات الزواج وجمود التركيب الاجتماعي.

جدول رقم (٢): يبين العلاقة بين الخصوبة وبعض المتغيرات الاجتماعية، حسب بيانات تعداد عام ١٩٩٤م

المحافظة	معدل الخصوبة الكلية	متوسط العمر عند الزواج الأول	متوسط عدد أفراد الأسرة	نسبة العاملين بالحكومة والقطاعين العام والمختلط	نسبة أصحاب المهن العلمية والفنية من إجمالي قوة العمل
الأمانة	٥,١	٢٣,٣١	٦,٧٩	٤٠,٧	١٥,٧
صنعاء	٥,٢	٢٢,٣٨	٧,٤١	١٥,٨	٤,٨
عدن	٣,٩	٢٥,٥٩	٦,٢٣	٦٠,٨	١٦,٦
تعز	٥,٩	٢٣,٠٦	٦,٣٠	١٥,٥	٩,١
الحديدة	٥,٩	٢٢,٩٧	٥,٨٢	٩,٨	٤,٥
لحج	٥,٣	٢٢,٩٢	٦,٧٠	٣٩,١	١١,٢
إب	٦,٧	٢١,٦٦	٦,٦٦	١٧,٢	٦,٥
أبين	٤,٦	٢٤,٠٥	٧,٧٩	٤٦,٦	١١,٨
ذمار	٦,٤	٢١,٥٩	٦,٣٤	١٥,٢	٥,٢
شبوة	٦,٥	٢١,٦٢	٧,٨١	٢٠,٤	٦,٨
حجة	٦,٦	٢٢,٥٩	٧,١١	٨,٧	٤,٧
البيضاء	٦,٥	٢١,٦٨	٧,٩٩	١١,٢	٥,٣
حضرموت	٤,٧	٢٣,٧٩	٧,٣٦	١٨,٩	٧.٧
صعدة	٥,٧	٢٢,٠٣	٧,٠٩	٥,٩	٣.٣
المحويت	٦,١	٢٢,٠١	٦,٤١	١٥,٧	٩,٢
المهرة	٥,٧	٢٢,٨٣	٦,٦٦	٢٤,١	٨,٥
مأرب	٥,٨	٢٢,٩٧	٨,٢١	١٨,٨	٧,٠
الجوف	٧,٩	٢٢,٨٣	٨,٨٩	٥,٩	٣,٠

- **نمو الطبقة المتوسطة:** ارتبط ارتفاع الخصوبة البشرية تاريخيا في اليمن وفي غيرها من المجتمعات بسيادة القطاعات الإنتاجية التقليدية والقطاع الزراعي التقليدي بشكل خاص، ومرد ذلك إلى اعتماد هذه القطاعات على العمل العائلي، وعلى العكس من ذلك فإن تحديث القطاعات الاقتصادية تزامن معه تناقص معدلات الخصوبة أولا بسبب أن الميكنة في هذه القطاعات أدت إلى تناقص الطلب على الأيدي العاملة، وثانيا بسبب انتشار العمل المأجور في هذه القطاعات فقد أصبح السوق مصدرا لقوة العمل وليس الأسرة، وأخيرا فإن الإنتاج في هذه القطاعات مواجه للسوق وليس إنتاجا معيشيا، الأمر الذي أصبح معه هدف الإنتاج هو الربح وليس الاستهلاك المعيشي للأسرة[٢٤].

إن نمو الطبقة الوسطى الحديثة يمثل أحد مؤشرات التحديث الاقتصادي بل وأهم مؤشر للتحديث بشكل عام، فإذا كانت الطبقة الوسطى الحديثة تمثل نتاجا للتحديث الاقتصادي فإنها في ذات الوقت تمثل الطبقة القائدة للتحديث الاجتماعي في المجتمع والطبقة الأكثر امتلاكا لأشكال الوعي الحديثة والأكثر قدرة على التأثير في وعي الطبقات الأخرى بما في ذلك الطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع. لذلك فإن الطبقة الوسطى هي أكثر الطبقات تقبلا لأفكار تنظيم الأسرة بل وتمثل أقل الطبقات خصوبة.

لقد استخدمنا ثلاثة مؤشرات لتقويم مدى نمو الطبقة الوسطى هي: نسبة أصحاب المؤهلات العلمية، وعدد الموظفين لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان ونسبة المشتغلين بالمهن العلمية إلى إجمالي السكان. وقمنا بتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة ومعدلات الخصوبة الكلية على مستوى المحافظات، فاتضح أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات ومعدلات الخصوبة الكلية، فالمحافظات التي شهدت معدلات أعلى لنمو الطبقة المتوسطة شهدت انخفاضا في معدلات الخصوبة منذ عام ١٩٨٧/٨٦م حتى عام ١٩٩٤م، وهي في ذات الوقت أقل المحافظات خصوبة، الأمر الذي يمكن معه القول أن نمو الطبقة المتوسطة يعد أحد العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في خفض معدلات الخصوبة.

- **البنى الاجتماعية التقليدية كأحد عوامل ارتفاع الخصوبة:** إن المجتمع التقليدي ذا البناء الاجتماعي الجامد الذي تنعدم فيه فرص الحراك الاجتماعي، يؤدي إلى تدني مستويات طموح الأفراد في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات الخصوبة في أوساط الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة اجتماعيا واقتصاديا في المجتمعات التقليدية، فالأزواج والزوجات يعرفون سلفا أن أبناءكم سوف

يرثون مكاناتهم الاجتماعية الحالية ولا يمكن أن يحققوا حراكا اجتماعيا صاعدا، لذلك فإنهم ينجبون أعدادا كبيرة من الأبناء ولا يهتمون بتوفير خدمات تعليمية وصحية وتدريبية لأطفالهم لأنهم يعتقدون أن أبناءكم مهما حققوا من إنجازات فإنهم سوف يضلون في مستويات اجتماعية متدنية"[٢٨]، فضلا عن ذلك فإن البنى التقليدية عموما والبيئة القبلية بشكل خاص هي بنى انقسامية وصراعية لذلك فإن البنية القبلية تشجع الخصوبة العالية لضمان قوتها من خلال تفوقها في عدد مقاتليها.

والأسر الممتدة- وليس الأسر النووية- هي الوحدة الرئيسة في المجتمعات التقليدية، وتمثل بناء أسريا مشجعا على الخصوبة العالية من خلال التضامن الاجتماعي الذي يسودها،فالمناطق القبلية التي تسود فيها الأسر الممتدة تنتشر فيها الملكية العائلية للأرض الزراعية بل وللموارد الاقتصادية بشكل عام، لذلك فإن البنى التقليدية عموما والبنية القبلية بشكل خاص تسهم في انتشار الروح الجماعية.

ولا شك أن هذه الأوضاع لا تسهم في خلق الطموح لدى الأفراد في تحسين مستويات معيشتهم، فمهما بذلوا من جهود في العمل وفي تحسين أحوالهم المعيشية فإن عائدات هذه الجهود لا تصب في خدمة مصالحهم الشخصية إنما تعود على الأسر الممتدة بشكل عام ويصبح نصيبهم في التحسين كنصيب الآخرين، الأمر الذي يترتب عليه تنامي الشعور لدى الأفراد بأن لا فرص بين إنجابهم لعدد كبير أو صغير من الأبناء، بل على العكس فإن إنجابهم لعدد كبير من الأبناء يمنحهم مكانة اجتماعية أفضل في الأسر الممتدة وفي القبيلة بشكل عام.

وفي هذه الدراسة استخدمنا عدد من المؤشرات التي نعتقد أنها تمثل مؤشرات على انتشار البنى التقليدية، أهم هذه المؤشرات كبر حجم الأسرة، وانتشار الملكيات الزراعية العائلية، ضآلة عدد منظمات المجتمع المدني، ومعدل الإعالة الاقتصادية، وأتضح أن هناك علاقة طردية بين قوة البنى القبلية وارتفاع معدلات الخصوبة على مستوى محافظات الجمهورية اليمنية.

- **علاقات الزواج وعلاقتها بالخصوبة الكلية:** تؤثر علاقات الزواج تأثيرا مباشرا على الخصوبة، وتزداد أهمية تأثير علاقات الزواج على الخصوبة في المجتمعات الإسلامية واليمن واحدة منها: فالدين الإسلامي الحنيف يعد الزواج العلاقة الشرعية الوحيدة للإنجاب، ويحرم أي علاقة جنسية بين الرجل والمرأة لا تبنى على أساس الزواج

الشرعي. لذلك يرى بعض الباحثين أن المجتمعات الإسلامية مجتمعات عالية الخصوبة " فهناك شواهد عالمية تشير إلى علاقة طردية بين الإسلام والخصوبة فألبانيا أكثر بلدان أوروبا خصوبة، والمسلمون أكثر خصوبة من غيرهم في الملايو ومسلمو لبنان أكثر خصوبة من المسيحيين فيه"(٢٦). إن الإسلام إذ يؤكد على أهمية الزواج والعفة والحياة الأسرية والعائلية فإنه في ذات الوقت يؤكد على أهمية أن يسعى المسلم إلى تحسين أحواله المعيشية ويحض المسلم على أن يعمل لدنياه كما يعمل لآخرته ومن ثم فإن الإسلام يترك الحرية للأفراد في الإنجاب بما يتلائم مع أحوالهم المعيشية، فإذا كانت مصلحة المسلم في إنجاب عدد قليل من الأطفال فلا مانع من أن ينجب عددا قليلا منهم، وإذا كانت مصلحته في إنجاب عدد كبير من الأطفال فلا مانع من ذلك أيضا. لذلك فعلى الرغم من أن الإسلام يشجع الحياة العائلية ويعد أن المكان الأمثل للمرأة هو المنزل إلا أن الخصوبة في المجتمعات العربية والإسلامية شهدت تغيرات هامة خلال العقود الخمسة الأخيرة(٢٧)، مما يعني أن ارتفاع أو انخفاض الخصوبة في المجتمع الإسلامي يتوقف على طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة، لذلك فإن علاقات الزواج في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأخرى السائدة حاليا في المجتمع اليمني أفضت إلى رفع معدلات الخصوبة، ومن أهم مؤشرات علاقات الزواج التي أدت إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في اليمن انخفاض متوسط سن الزواج الأول (متوسط عمر العزوبة) وتعدد الزوجات، فقد لاحظنا وجود علاقة عكسية بين متوسط سن الزواج ومعدلات الخصوبة على مستوى المحافظات، ووجود علاقة طردية بين تعدد الزوجات والخصوبة على مستوى المحافظات أيضا.

ج. العوامل الثقافية وتأثيرها على معدلات الخصوبة:

هناك تعريفات كثيرة لمصطلح الثقافة منها تعريفات أنثروبولوجية وتعريفات سوسيولوجية وتعريفات فلسفية وأدبية...الخ، مع ذلك فإننا نستخدم مصطلح الثقافة هنا بمعنى وجهة النظر التي يكونها الأفراد والمجموعات حول قضايا المجتمع، أي أننا نركز على الجوانب الفكرية، بحيث يقترب مفهوم الثقافة من مفهوم الوعي.

انطلاقا من التوجهات العامة لهذه الدراسة فإننا نرى أن العوامل الثقافية تعد واحدة من أهم العوامل التي تؤثر في اتجاهات الخصوبة، غير أن العوامل الثقافية

والفكرية تعد من أكثر الموضوعات صعوبة في القياس. مع ذلك، فقد حاولنا وضع ثلاثة عوامل ثقافية نعتقد أنها الأهم تأثيرا في تحديد معدلات الخصوبة وهي: مكانة المرأة، والوعي السكاني، والوعي الاجتماعي.

جدول رقم (٣): يبين العلاقة بين تعليم المرأة والخصوبة على مستوى محافظات الجمهورية

المحافظة	معدل الخصوبة الكلية			نسبة قيد الإناث بالتعليم الأساسي والثانوي
	١٩٨٨/٨٦م	١٩٩٤م	الزيادة + النقص -	
الجوف	٧,٣٩٠	٨,٠٧٧	++	٤.٤
إب	٧,٩٨٩	٧,٣١٤	--	٧
مأرب	٦,٧٨٤	٧,٢٩١	++	٥,٣
شبوة	٦,٨٥٢	٧,٠٤٥	++	١٠,٨
صنعاء	٦,٤٥١	٧,٠٣١	++	٤,٣
أمانة العاصمة	٦,٦٢٧	٦,٩٥٩	++	١٥,٧
حجة	٦,٣٩٦	٦,٩١٦	++	١,٥
البيضاء	٦,٤٨٣	٦,٨٦٨	++	٨,٤
ذمار	٦,٤٨١	٦,٨٦٤	++	٢
تعز	٦,٥٨٧	٩,٧٨٥	++	٤.٤
لحج	٧,٠٠٥	٦,٧٣١	--	١٦
الحديدة	٦,٣٧٢	٦,٥٥٠	++	٦,١
صعدة	٦,٢٧٨	٦,٤٦٥	++	١٣,٥
أبين	٦,٩٠٥	٦,٤٦٠	--	١٧,٢
المحويت	٦,٢٣٠	٦,٤١٢	++	١١,٧
عدن	٦,٧٣٨	٦,٢٦١	--	٢٠,٨
المهرة	٦,٢٢٢	٤,٢٠٢	--	٢٣,٣
حضرموت	٦,٤٣٢	٦,١٨٧	--	٢٩,٢

- **علاقة الوعي السكاني بالخصوبة:** إن انتشار العلاقات والتنظيمات والممارسات والمؤسسات ذات الطابع الرسمي وتقبل الأفراد لها والتعامل بها ومعها يمثل أحد مؤشرات تطور الوعي الاجتماعي، ويمثل الوعي السكاني أحد مظاهر الوعي الاجتماعي، وفي هذه الدراسة اعتمدنا أن تسجيل الوفيات، وتسجيل المواليد وتطعيم الأطفال تمثل بعض مؤشرات الوعي السكاني، وأن درجة تطور الوعي السكاني تؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة، وأتضح أن درجة تطور الوعي السكاني تؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة، وأتضح لنا أن المحافظات التي ترتفع فيها نسبة تسجيل الوفيات وتسجيل المواليد وتطعيم الأطفال هي المحافظات التي تشهد معدلات خصوبة منخفضة نسبيا.

- **العلاقة بين المكانة الاجتماعية للمرأة وخصوبتها:** تختلف رؤية الأفراد والجماعات السياسية والاجتماعية في المجتمع اليمني لأسس ومعايير تقويم مكانة المرأة، فهناك من يرى أن مكانة المرأة تتحدد بمدى مشاركتها في أنشطة المجال العام، في المقابل هناك من يرى أن احترام المرأة ومكانتها الاجتماعية تتحدد بمدى التزامها بأنشطة المجال الخاص وعدم خروجها إلى المجال العام. وبغض النظر عن هذه الاختلافات فإننا نرىأن المرأة في المجتمع اليمني لأسباب ثقافية واجتماعية تحتل مكانة اجتماعية متدنية مقارنة بمكانة الرجل، ولما كان من الصعوبة قياس مكانة المرأة فقد اعتمدنا على مؤشرين نعتقد أنهما أهم مؤشرات تقويم مكانة المرأة في المجتمع هما: التحاقها بقوة العمل والتحاقها بالتعليم. وقد اخترنا هذين المؤشرين لاعتقادنا بأن مكانة المرأة تتحدد وفقا لنصيبها في بناء القوة سواء على مستوى المجال العام أو على المستوى المجال الخاص. وأن موقع المرأة في بناء القوة يمثل انعكاسا لم تتمتع به من إمكانية في المشاركة في صنع قرار سواء في المجال الخاص أو المجال العام الذي يمكن عد خروجها للعمل والتحاقها بالتعليم أهم مؤشرين له.

إن تحليلنا للعلاقة بين المكانة الاجتماعية للمرأة ومعدلات الخصوبة على مستوى المحافظات أظهر علاقة عكسية بين هذين المتغيرين ومعدلات الخصوبة.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك ارتباطا قويا بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جانب والخصوبة من جانب آخر، أو بعبارة أخرى هناك ارتباط بين الخصوبة البشرية والتنمية البشرية المستدامة، لذلك فإن البطيء الشديد في تراجع معدلات الخصوبة البشرية في المجتمع اليمني يرجع إلى محدودية فعالية برامج التنمية الاجتماعية والبشرية " فقد تذبذب حجم الإنفاق الحقيقي على قطاع الخدمات خلال السنوات ٩٠-١٩٩٧م، في حين تراوح الإنفاق الاجتماعي بين الثبات النسبي والزيادة المحدودة، الذي يظهر بجلاء أن تخصيص الموارد ما زال متحيزا لغير صالح الإنفاق الاجتماعي بين الثبات النسبي والزيادة المحدودة، الذي يظهر بجلاء أن تخصيص الموارد ما زال متحيزا لغير صالح الإنفاق الاجتماعي، فقد ظل نصيب التعليم عند مستوى ١٧-١٨% من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة بينما بقيت حصة قطاع الصحة ما بين ٣,٧% و ٤,١% من إجمالي الإنفاق العام، في مقابل ذلك ارتفعت نسبة الإنفاق على الدفاع مقارنة بمجموع الإنفاق على التعليم والصحة حيث تراوحت النسبة ما بين ١١٦-١٣٣% خلال ٩٠-١٩٩٦ م على الرغم من أن الميزان قد مال بقدر بسيط لصالح التعليم والصحة في عام ١٩٩٧م[٢٨].

إن تخفيض معدلات الخصوبة البشرية في اليمن يتطلب إذا تنمية بشرية ناجحة تهيئ الفرص لكل الناس بعدالة ودون تمييز، وتمكين الناس من التحكم بمصائرهم وشئونهم، وتمكين الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة ومكافحة الفقر، وتسهيل سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية لكل السكان، وتوسيع اختيارات الناس من خلال تطوير التجربة الديمقراطية.

■■ المراجع والهوامش:

١. انظر، الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والسكان فبراير ١٩٧٥م، د.ن، ١٩٨٠م، ص ص ٦-٧.

٢. المرجع السابق، ص٦.

٣. انظر الجمهورية اليمنية- الجهاز المركزي للتخطيط، الأوضاع السكانية في الجمهورية العربية اليمنية، دراسة تحليلية، صنعاء، ديسمبر ١٩٧٦م، ص٤٦.

٤. انظر الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية- الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الديمغرافي اليمني لصحة الأم والطفل ١٩٩٧م، التقرير الرئيسي، يناير ١٩٩٩م، ص٤٠.

٥. المرجع السابق ص٤٢.

٦. المرجع السابق ص٤٣.

٧. حازم الببلاوي، " دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي" الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة (الأعمال الفكرية) ١٩٩٦م، ص٣٧.

٨. نقلا عن، عبد الحميد لطفي وحسين الساعاتي، " دراسات في علم السكان"، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٨١م، ص٧٩.

٩. للإطلاع على مزيد من التفصيلات حول الاتجاهات النظرية المختلفة في علم السكان وفي الديمغرافيا الاجتماعية، انظر المرجع السابق، ص ص ٨٥-١٠٢، وانظر أيضا إسماعيل عبد الباري، الديمغرافيا الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م، ص ص ٤١-٧٤.

١٠. عادل مجاهد الشرجبي، المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن: دراسة سوسيوتاريخية" دراسة مقدمة إلى مركز التدريب والدراسات السكانية، جامعة صنعاء، صنعاء، أبريل ٢٠٠٠م، ص٥٠.

١١. انظر، عبده محمد ناصر، تأثير المحـــددات الوســيطة علـــى مســتويات الخصوبـــة واتجاهاتها في الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيـــط والتنميـــة- الجـــهاز المركـــزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، صنعـــاء، أغســـطس، ١٩٩٧م، ص٧.

١٢. انظر عبد الحميد وحسن الساعاتي، مرجع سابق، ص٨٥.

١٣. المرجع السابق، ص٩٥.

١٤. المرجع السابق، ص٨٨.

١٥. حازم البلاوي، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٥.

١٦. انظر عبد الحميد لطفي وحسن الساعاتي، مرجع سابق، ص٩٩.

١٧. انتصار عبد الله باجل وآخرون، الخصوبة وتنظيم الأسرة في اليمن، وزارة التخطيـط والتنمية- الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، أغسطس ١٩٩٦م، ص١.

١٨. انظر، عبده محمد ناصر القباطي، تأثير المحددات الوسيطة على مستويات الخصوبـــة واتجاهاتها في الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيـــط والتنميـــة- الجـــهاز المركـــزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، صنعاء، أغســطس١٩٩٧م، ص ص ٢-٣.

١٩. أحمد عبد الرب وأحمد نعمان البركاني" الخصوبة في اليمن: مســتوياتها، اتجاهاتـــها، أنماطها وتباياتها"، وزارة التخطيط والتنمية- الجهاز المركزي للإحصاء، صنعـــــاء، أغسطس ١٩٩٦م،ص١.

٢٠. انظر المرجع السابق، ص ص ١٨-٢٠، أيضا انتصار عبد الله باجل وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١١-٢٣، أيضا، وزارة التخطيـــط والتنميـــة- الجـــهاز المركـــزي للإحصاء، المسح الديمغرافي اليمني لصحة الأم والطفـــل ١٩٩٧م، صنعـــاء، ينـــاير ١٩٩٩م، التقرير الرئيسي، ص ص ٧٥-٨٠.

21. See. David Harvey, " Social Justice and the City", Edward Arnold, London 1993, P.P 32-34.

٢٢. لم تشمل تحليلاتنا في هذه الدراسة محافظتي عمران والضالع بسبب أن بعض البيانات المقارنة لا تتوفر لهاتين المحافظتين بسبب حداثة إنشائهما.

٢٣. للإطلاع على هذه العوامل انظر عادل مجاهد الشرجبي، الحركات الاجتماعية في اليمن: تحليل سوسيولوجي لفترة ما بعد الثورة ١٩٦٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م، ص.

٢٤. وانظر أيضا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أبرز القضايا الاقتصادية والتحديات التي يواجهها اليمن الموحد، ١٩٩٣م، ص٥٤، أيضا، عادل مجاهد الشرجبي، المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن، مرجع سابق، ص٥٤.

٢٥. عادل مجاهد الشرجبي المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن، مرجع سابق، ص٥٥.

٢٦. المرجع نفسه، نفس الصفحة.

27. Johan Waterbuty, Aplitical Economy of the Midde East, Westoieure Press, 2an edition, 1996, P 84.

٢٨. اعتمد الباحث على عرض الفضل شلق لهذا الكتاب في مجلة الاجتهاد، بيروت، العدد الثامن والثلاثون، شتاء عام ١٩٩٨م، ص١٥٩.

٢٩. نقلا عن عرض الفضل شلق المشار إليه سابقا، ص١٥٩.

30. Ibed, P85

٣١. وزارة التخطيط والتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " اليمن: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨م، صنعاء، ص٥.